

موازنة 2025 - 2026:

مصر في قبضة الديون

موازنة 2025 - 2026: مصر في قبضة الديون

مايو 2025

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



كتب تحليل الموازنة مي قابيل، الباحثة الأولى في وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية وراجعته وحرره وأثل جمال مدير الوحدة.

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية منظمة حقوقية مستقلة تعمل في مصر منذ عام 2002 على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، وذلك من خلال أنشطة البحث والدعوة والتقاضي في مجالات الحريات المدنية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية والحقوق السياسية، والعدالة الجنائية. للاتصال بالمبادرة: eipr@eipr.org

ينظر مجلس النواب حالياً مشروع موازنة السنة المالية الجديدة، 2026/2025، الذي عرضه وزير المالية أمام البرلمان في منتصف شهر إبريل الماضي، تمهيداً لمناقشته داخل اللجان المختصة في المجلس والخروج بخطة للسنة المالية التي تبدأ في يوليو المقبل.

يُنَاقَشُ هذا المشروع، فيما يستمر تراجع مستويات معيشة المصريين نتيجة سلسلة من القرارات الاقتصادية والسياسات التقشفية التي تتبعها الحكومة بهدف تخفيض الإنفاق العام، من خلال تحرير أسعار عدد من السلع والخدمات، تشمل الوقود والكهرباء والغذاء والدواء، ما يتسبب في موجات متتالية من غلاء الأسعار. وفي المقابل، يتزايد الإنفاق العام ولا يتراجع كما تُظهر موازنات الدولة سنة بعد أخرى، وتوجه هذه الزيادة إلى سداد القروض وفوائدها، فتتراكم أرباح مقرضي الدولة على حساب المواطنين الذين تتدهور أحوالهم المعيشية دون توقف.

وتتفاقم أزمات الاقتصاد المصري نتيجة اتباع سياسات جعلته في وضع هش أمام الأزمات الخارجية، ويتعرض لضغوط متأثرة بعوامل إقليمية ترتبط بحرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على غزة، والتداعيات المتعلقة بها في البحر الأحمر والتي تؤثر على إيرادات قناة السويس. بالإضافة إلى عوامل دولية ترتبط بالسياسات التجارية الأمريكية وما خلقتة من عدم يقين يؤثر على الأسواق العالمية.

تعتمد مصر بشكل متزايد على الاستدانة الداخلية والخارجية كمصدر أساسي لتوفير الموارد، الأمر الذي يؤثر بوضوح على تركيبة موازنة السنة المالية الجديدة، إذ تتلعب الديون والتزامات سدادها وفوائدها نحو ثلثي أوجه الإنفاق التي تخطط لها الحكومة. كما أن الاقتراض لا يزال هو الطريقة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في الحصول على موارد جديدة لتغطية الفجوة بين الإيرادات والنفقات، مما يرشح هذا الوضع للاستمرار والتدهور لسنوات قادمة.

وبينما تصاعد الإنفاق على خدمة الديون الداخلية والخارجية بشكل مستمر على مدى السنوات العشر الماضية، فإن الإنفاق الحقيقي انخفض على كل البنود المتصلة بحقوق المواطنين الأساسية، من أجور وصحة وتعليم وحماية اجتماعية.

ورغم ارتباط الديون المتزايدة باتفاقيات القروض والبرامج الاقتصادية التي تتبعها مصر مع صندوق النقد الدولي منذ عام 2016، فقد اعتبر الصندوق نفسه أن «الأعباء الثقيلة لخدمة الدين» عقبة

تقلل من الانتعاش الاقتصادي المتوقع، خاصة في ظل «البيئة الجيوسياسية المضطربة حول البلاد»، حسبما ذكر في تقرير حديث له عن التوقعات الاقتصادية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط صدر في مطلع مايو الجاري¹.

سارت الخطوط الأساسية للموازنة الجديدة على نفس خطى السنوات السابقة في توجهاتها، لكنها شهدت بعض التطورات فيما يتعلق بتحسين مستوى التخطيط والشفافية أساقاً مع تعهدات مصر لصندوق النقد في هذا الخصوص.

فقد حددت الحكومة سقفاً للدين العام يصل إلى 94.3% من الناتج المحلي في يونيو 2025، ويخفص إلى 90% بنهاية السنة المالية الجديدة في يونيو 2026². وتعتبر هذه الخطوة إيجابية وتستجيب للمطالبات الحقوقية والاقتصادية المستمرة منذ سنوات، لكن سقف الدين مازال مرتفعاً جداً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن البيانات بخصوصه ليست شاملة، حيث يشير البيان المالي الذي عرضته الحكومة إلى ديون الحكومة العامة وديون الهيئات الاقتصادية، دون توضيح للمنهجية التي يستخدمها لاستبعاد عناصر التداخل بينهما، كما لا يذكر الديون المرتبطة بالبنك المركزي رغم كونها جزءاً من الدين العام.

ويوضح البيان المالي أن هناك خطة لخفض الدين الخارجي بما يتراوح بين مليار واحد وملياري دولار سنوياً على المدى المتوسط، وهو أمر مطلوب بشدة؛ لكنه يطرح تساؤلات حول الآلية التي سيتم بها تحقيق هذا الخفض في ظل استمرار الاعتماد على الاقتراض كمصدر رئيسي للدخل في الموازنة الجديدة، وعدم وضوح البدائل التي تخطط الحكومة للاعتماد عليها.

كما تحسن مستوى الشفافية في الموازنة الجديدة مقارنة بسابقتها فيما يخص العلاقة بين ميزانية الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية، حيث جاءت بياناتها أكثر تنظيماً، لكنها مازالت بحاجة إلى الكثير من التوضيح والتفصيل.

1 Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, May 2025, <https://ent.news/202536/5/.pdf>

2 البيان المالي لموازنة السنة المالية 2025-2026، «موازنة الاستقرار والشراكة مع مجتمع الأعمال»، وزارة المالية، إبريل 2025.

وَصَّحَّ عرض وزارة المالية للبيان المالي كذلك أن الحكومة تعترم وضع موازنة متوسطة المدى لمدة ثلاث سنوات، وأن الوزارات ستقدم ميزانيتها لأربع سنوات، ولم يفتح العرض عن مزيد من التفاصيل بهذا الخصوص، وهي مسألة يمكن أن تساعد في تطوير عملية التخطيط، لكنها يمكن أن تمثل أيضاً قيداً على النفقات التي قد تحتاجها بعض القطاعات. ويتطلب نجاح التخطيط متوسط المدى وتحقيقه لنتائج مختلفة عما شهدناه في السنوات الماضية أن يتم إشراك القطاعات المختلفة في عملية التخطيط على أوسع نطاق ممكن، حتى تكون الخطط المالية متوافقة فعلاً مع الاحتياجات، ومبنية على رؤية أوسع للتعايش الاقتصادي، وتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

يبقى التشيف هو السمة الغالبة على موازنة العام المالي الجديد، حيث يتراجع الإنفاق على دعم المنتجات البترولية إلى ما يقل عن نصف مخصصات العام الجاري، ما يشير إلى المزيد من رفع أسعار الوقود، بعد زيادتها بالفعل ثلاث مرات خلال 2024، ثم مرة رابعة في أبريل الماضي³، تماشياً مع تعهدات الحكومة لصندوق النقد بخفض الإنفاق على الدعم، بكل ما يترتب على ذلك من زيادات في أسعار السلع والخدمات المعتمدة على النقل أو استخدام الوقود نفسه. كما استمر التراجع في نسب الإنفاق على التعليم والصحة من الناتج المحلي الإجمالي. وجاءت الزيادة في مخصصات الدعم التمويني أقل من معدلات التضخم، ليتراجع الإنفاق الحقيقي على هذا البند، بينما شهدت مخصصات معاشي تكافل وكرامة زيادة حقيقية، وإن ظلت أقل من تقديرات حد الفقر. أما فيما يخص الموارد، تستمر الموازنة الجديدة في الاعتماد على ضرائب المرتبات، والضرائب على استهلاك السلع والخدمات، بنسبة 45% من حصيلتها المتوقعة، مقابل 12.5% فقط تمولها الضرائب على أرباح الشركات، و0.7% يساهم بها أصحاب العقارات⁴.

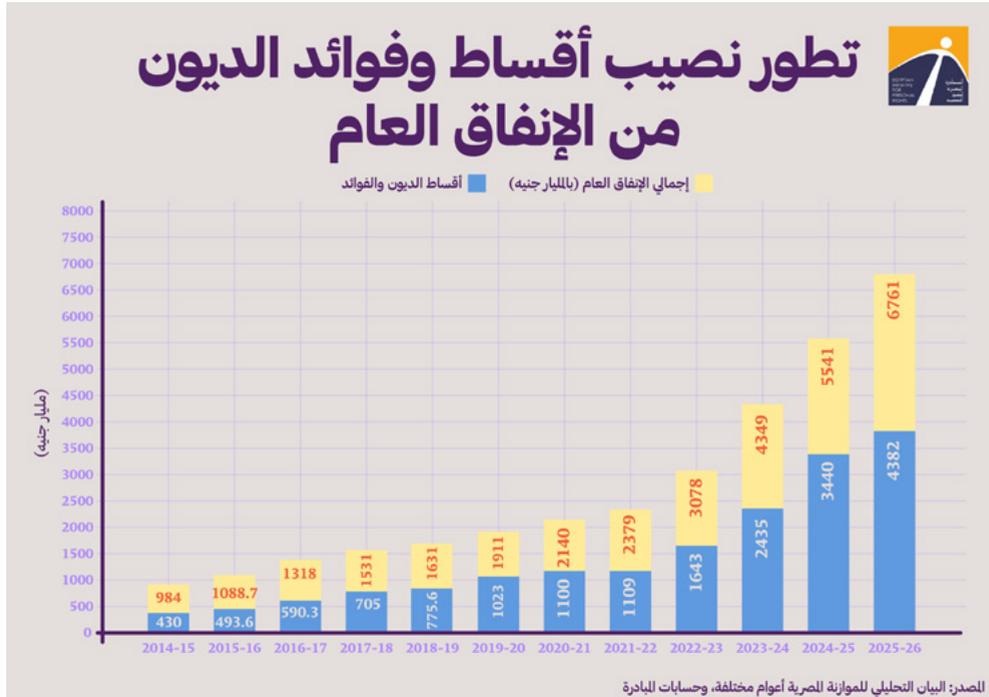
3 مصر ترفع أسعار الوقود للمرة الثانية في 6 أشهر وتوقع وفراً 35 مليار جنيه، موقع اقتصاد الشرق بلومبرج، 11 إبريل 2025، <https://tinyurl.com/7drayhhy>

4 البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2026/2025.

الديون أولاً

في الموازنة الجديدة، تستحوذ المخصصات الموجهة إلى سداد أقساط وفوائد الديون المحلية والأجنبية وحدها على ما يقرب من ثلثي النفقات الإجمالية المخططة بنسبة 64.8%، وبالتالي تقل المساحة المتاحة للإنفاق على كل شيء يمس حياة المواطنين ويساعد على تطوير الاقتصاد عاماً بعد عام، إذ لا يتبقى سوى نحو 35% فقط من إجمالي المخصصات لتمويل الأجور والدعم والإنفاق على التعليم والصحة والاستثمارات وشراء السلع.

ظل هذا المسار يتصاعد على مدى السنوات العشر الماضية، حيث كانت نسبة مخصصات سداد الأقساط والفوائد تمثل نحو 43% من إجمالي النفقات الحكومية في موازنة سنة 2014/2015 وزاد نصيبها على مدار تلك السنوات بأكثر من 20%



وكان للتوسع المنتظم والكبير في الديون الخارجية دورٌ رئيسي في هذا الوضع، حيث تزايدت تلك القروض بشكل مضطرد خلال السنوات العشر الماضية، وبدأت تتراكم بوتيرة مرتفعة بعد توقيع

اتفاقية القرض الأولى مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر 2016، لتقفز نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي في عام واحد من 16.6% إلى 33.6%، وارتفعت تكاليف خدمتها بالعملة الصعبة بطبيعة الحال. وإذا تبعنا قيمة الديون الخارجية لمصر سنجد أنها زادت من 46 مليار دولار في يونيو 2014، إلى 168 مليار دولار في ديسمبر 2023، وارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة من 15% إلى نحو 43%⁵. وبعد توقيع صفقة رأس الحكمة في فبراير 2024 التي تنازلت الإمارات بموجبها عن ودائعها الدولارية في البنك المركزي المصري مقابل استثمارات بالعملة المحلية، بدأت الديون الخارجية في الانخفاض حتى وصلت إلى 155.2 مليار دولار في يونيو من العام نفسه. لكنها عادت للارتفاع مرة أخرى بعد انتهاء أثر تلك الصفقة، فزادت بنحو 3 مليارات دولار في الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2024، بحسب أحدث البيانات المنشورة حول الدين الخارجي⁶.

ورغم إعلان الحكومة اتجاهها لتخفيض الدين، فإن موازنة 2025-2026 تعتمد على زيادة الاقتراض الخارجي بنسبة 186% مقارنة بسابقتها، لتبلغ قيمة الموارد المخطط اقتراضها دولياً 400 مليار جنيه (نحو 8 مليارات دولار).

خلال السنوات الأخيرة، ارتبط توسع الحكومة المصرية في الاقتراض بثلاثة أسباب أساسية: سد العجز بين إيراداتها ومصرفاتها، وسداد أقساط الديون المحلية والخارجية، وتمويل أو ضمان قروض ومشروعات لا يتسم معظمها بكونه ضرورياً أو ملحاً، ولا يساهم في توليد الدخل أو تقليص النفقات المستقبلية، ولا في توفير خدمات أساسية للمواطنين، كما ظهر في العديد من المشروعات مثل العاصمة الإدارية والقطار السريع والمونوريل وغيرهم.

وكان تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الحساب الختامي للموازنة العامة للسنة المالية الماضية 2023/2024 قد أشار إلى عجز عدد من الجهات الحكومية التي لا تشملها الموازنة العامة عن سداد عدد من القروض، لتحملها الموازنة بدلاً عنها. كما رصد الجهاز في ملاحظاته عدم الاستفادة من

5 للزيد حول دور الدين الخارجي في تفاقم أزمة الموازنة يمكن مراجعة الورقة البحثية «موازنة فوائد الديون.. التقشف لنا والأرباح للدائنين»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أغسطس 2024، https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/2024_2025_mwzn_fwzd_lidywn_ltqshf_ln_wlrhb_lldynyn.pdf

6 الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري، <https://www.cbe.org.eg/en/economic-research>

بعض القروض الخارجية نتيجة تباطؤ معدلات السحب من بعض تلك القروض، وعدم السحب من البعض على الرغم من مرور فترات طويلة على تاريخ نفاذها «لعدم إعداد الدراسات اللازمة للمشروعات وتحديد الاحتياجات بدقة للبدء في تلك المشروعات»، وهي قروض تتحمل الموازنة العامة دفع قيمة عمولاتها في كل الأحوال.⁷

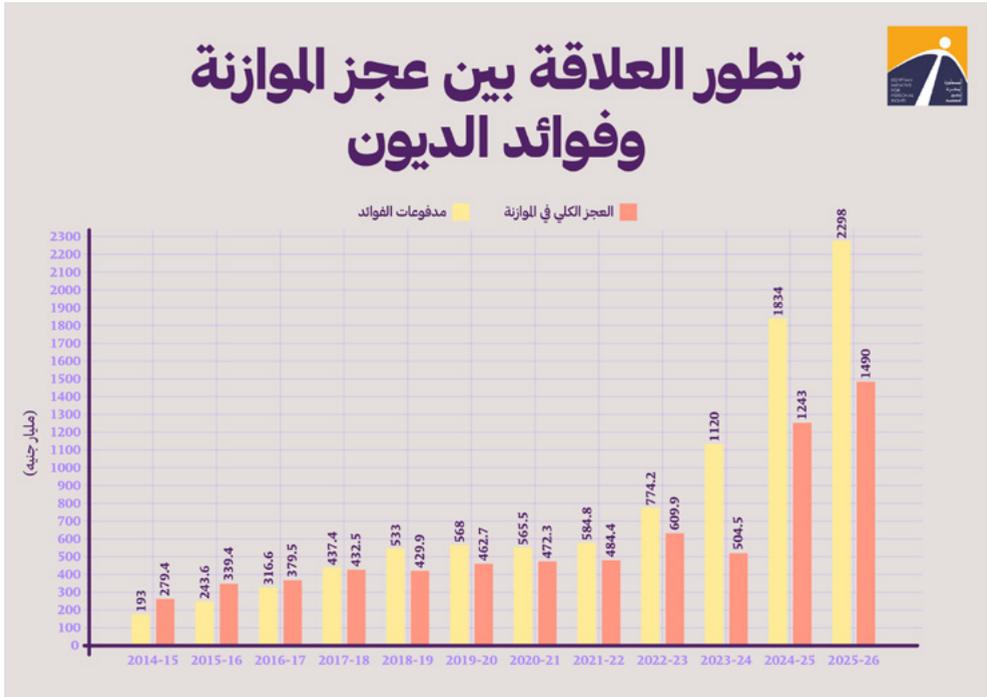
أما الديون الجديدة التي تخطط الدولة لاقتراضها في السنة المالية المقبلة، فإن الجزء الأكبر منها يوجه إلى سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية السابقة، (58% من الديون الجديدة لسداد ديون قديمة)، وهو ما يعني أننا محبسون في حلقة مفرغة لا تنتهي بل تتوسع.

7 يبسان كساب، سوء إدارة القروض والمتأخرات الضريبية الحكومية ضمن ملاحظات «المركزي للحسابات» على موازنة العام الماضي، موقع مدى مصر، 2025/4/27.

الفوائد تفوق العجز وتعوق الإنفاق

استمرت مدفوعات فوائد الديون المحلية والخارجية في استنزاف الموارد، حيث ابتلعت وحدها نصف المصروفات الحكومية الموجهة لكل مجالات الإنفاق (وذلك بعد استبعاد مخصصات سداد أقساط القروض). ويزيد نصيب الفوائد من الناتج المحلي الإجمالي لمصر في الموازنة الجديدة ليصل إلى 11.2% مقابل 10.7% في السنة المالية الحالية، بما يفوق نصيب كل من الأجور والدعم والتعليم والصحة -مجتمعين- من الناتج.

وتمثل فوائد الديون المحلية والأجنبية في السنة المالية المقبلة - بحسب الأرقام المبدئية المخططة دون صدمات أو تغيير في أسعار الصرف - 73.7% من الإيرادات العامة المنتظر تحصيلها، والمقدرة بنحو 3.12 تريليون جنيه.



وبينما لعب تخفيض سعر صرف العملة المتكرر في الأعوام الماضية دوراً في تزايد عبء فوائد الديون الخارجية، فإن سعر الفائدة البنكية يلعب الدور الأكبر في ارتفاع قيمة الفوائد في الجمل، خاصة

وقد بلغت فوائد الديون المحلية نحو 88% من عبء الفوائد، بقيمة بلغت 2.04 تريليون جنيه في موازنة السنة الجديدة.

ويعتبر رفع سعر الفائدة من الأدوات التقليدية التي يتم اللجوء إليها لمحاربة التضخم، لذلك تم رفعه من قبل البنك المركزي أكثر من مرة خلال العامين الماضيين، قبل أن يبدأ تخفيضه مؤخراً مع اتجاه معدل زيادة الأسعار إلى التراجع. غير أن النظر إلى أوضاع الاقتصاد المصري يثبت محدودية تأثير سعر الفائدة على التضخم، مقابل الأثر البالغ على مالية الدولة وتزايد ديونها العامة، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة التضخم في نهاية الأمر.

ومن المثير للقلق أن العجز الكلي في الموازنة، الذي يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات العامة بعد استبعاد أقساط الديون، والذي يحوز الاهتمام دائماً عند الحديث عن التوازنات المالية، صار أقل كثيراً من مدفوعات الفوائد على الديون. فقد بلغ العجز حوالي 1.5 تريليون جنيه في الموازنة الجديدة، بنسبة 7.3% من الناتج المحلي، بينما وصلت الفوائد إلى 2.298 تريليون جنيه، بنسبة 11.2% من الناتج، مما يوضح دور خدمة الديون في تغذية العجز. وبالتالي فإن اللجوء إلى الاقتراض - الذي يُبرر دائماً بأنه وسيلة لسد العجز- زاد حتى تجاوزت فوائده وحدها قيمة العجز.

أما باستبعاد الفوائد، فإن الموازنة ستحقق فائضاً أولاً يبلغ 4%، وهو ما تصوره الحكومة باعتباره إنجازاً كونها قادرة على تحقيق فائض إذا ما اختفت مشكلة الديون. ويهتم صندوق النقد كثيراً بتحقيق الفائض الأولي، بينما تستمر معدلات الاقتراض وخدمة الدين في الارتفاع عاماً بعد عام، الأمر الذي يجعل هذا الفائض رغم تحققه بلا جدوى عملية.

بهذا صارت الدولة أكبر مقترض من الجهاز المصرفي المصري من خلال بيع السندات وأذون الخزانة. وبلغت نسبة الاقتراض عن طريق الأوراق المالية الحكومية وحدها 57% من الائتمان المحلي في نهاية ديسمبر 2024، بينما كان نصيب القطاع الخاص 20% وقطاع الأعمال العام 3% والقطاع العائلي 8.5%⁸.

8 النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري، فبراير 2025، <https://www.cbe.org.ar/economic-research/>، [economic-reports/monthly-statistical-bulletin](https://www.cbe.org.ar/economic-reports/monthly-statistical-bulletin)

وتستهدف وزارة المالية خلال السنة المالية 2025/2026 جمع نحو 3.1 تريليون جنيه عبر إصدارات الديون المحلية (والتي تشمل بيع أوراق مالية للمصريين والأجانب). ويمثل هذا الوضع عبئاً على الاقتصاد أيضاً وليس فقط على مالية الدولة، نظراً للأرباح السهلة والمتزايدة التي صارت تجنيها البنوك من إقراض الدولة، وتفضيلها لهذا المسار الآمن بدلا من تحمل مخاطر إقراض القطاعات الإنتاجية⁹.



وبالتالي، فإن الإصرار على سياسة رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، التي يتبعها البنك المركزي ويشجعها صندوق النقد، في الوقت الذي تتوسع فيه الدولة في الاقتراض الداخلي، يؤدي إلى نزح المزيد من الموارد من مجالات الإنفاق الاجتماعي والتنموي إلى البنوك والمؤسسات المحلية والدولية المقرضة للدولة، التي تتراكم أرباحها من خلال تلك العملية.

⁹ «أرباح قياسية للبنوك المصرية لكن على حساب من؟»، صفحة الموقف المصري على موقع فيس بوك، <https://www.facebook.com/photo/?fbid=994608392784642&set=a.113788360866654>

كبار الموظفين قبل التعليم والصحة

يمثل قطاع الخدمات العامة الأولوية الأولى في المصروفات حسب التقسيم الوظيفي لموازنة السنة الجديدة¹⁰، بقيمة 2.15 تريليون جنيه، مستحوذاً وحده على 59% من «المصروفات» (التي يندرج تحتها كل الإنفاق العام باستثناء أقساط الديون). ويشمل قطاع الخدمات العامة نفقات مجلسي النواب الشيوخ، ورئاسة الجمهورية، ورئاسة مجلس الوزراء، والمجالس التخصصية، ودواوين عموم المحافظات، والجهاز المركزي للمحاسبات، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية ومصالحها، بما فيها قسم الدين العام في الوزارة، المسؤول الأول عن تضخم نفقات هذا البند لأنه يضم مدفوعات فوائد الديون البالغة 2.29 تريليون جنيه.

ولهذا القطاع أولوية متقدمة في الإنفاق حتى بعد استبعاد الفوائد، حيث يخصص له 420 مليار جنيه، بما يضع المصروفات المرتبطة بكبار موظفي الدولة والمجالس التشريعية في المرتبة الثانية في ترتيب النفقات العامة بعد الحماية الاجتماعية.

ويستحوذ العاملون في القطاعات المندرجة تحت قطاع الخدمات العامة على نصيب مرتفع من مخصصات الأجور في الموازنة، رغم العدد المحدود نسبياً من العاملين فيه مقارنةً بغيره من القطاعات، فيمثل الإنفاق على أجور هذا القطاع الذي يضم كبار موظفي الدولة، نحو 22% من ميزانية الأجور وتعميقات العاملين البالغة 679 مليار جنيه في الموازنة الجديدة، مقابل 16% للعاملين في مجال الصحة مثلاً. كما ارتفعت أجور هذا القطاع في الموازنة الجديدة بنسبة 66% مقارنة بالموازنة الحالية، بينما زادت أجور العاملين في الصحة بنحو 17% والعاملين في التعليم بـ 4% فقط.

كانت الدولة قد رفعت الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاعات الحكومية في إبريل الماضي إلى 7

10 يتم تبويب الموازنة بمصروفاتها وإيراداتها وفقاً لثلاثة أنواع من التقسيم: التقسيم الاقتصادي، والتقسيم الوظيفي والتقسيم الإداري. فتقسم النفقات مثلاً حسب التقسيم الاقتصادي إلى بنود الأجور والدعم والمشتريات وفوائد الديون والاستثمارات؛ أما بحسب التقسيم الوظيفي فتصنف النفقات حسب القطاعات التي تخدمها، وبالتالي تقسم إلى خدمات عامة وصحة وتعليم وثقافة وشؤون اقتصادية وتجارية وإسكان ونظام عام وحماية اجتماعية. أما التصنيف الإداري فيوضح توزيع النفقات بين المحافظات والجهات الإدارية.

آلاف جنيه¹¹، كما حددت زيادة بقيمة 600 جنيه لكل الدرجات الوظيفية، ما ساهم في ارتفاع مخصصات الأجور في الموازنة الجديدة بنحو 18% مقارنة بالموازنة الحالية. لكن هذه الزيادة في المخصصات لا يستفيد منها فعلياً عدد كبير من العاملين الحكوميين، سواء بسبب التمييز الأساسي بين القطاعات كما أشرنا، أو بسبب عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور على جميع العاملين¹²، الأمر الذي أثار الاحتجاجات في شركات تابعة للدولة في الشهور الماضية.

يحظى قطاع الخدمات العامة كذلك بنصيب معتبر من الاستثمارات العامة، بلغ 19.7% منها في الموازنة الجديدة، مقترَباً من نصيب بند «الشؤون الاقتصادية»، والذي يشمل الشؤون التجارية والزراعة والري والإنتاج الحيواني والتعدين والطاقة والسياحة والاتصالات. وهي مجالات تتطلب ميزانية للاستثمار، على خلاف الجهات التنفيذية والتشريعية التي يشملها قطاع الخدمات العامة. وكانت مخصصات الاستثمار في هذا البند قد تضاقت في الميزانية الحالية مقارنة بالسابقة عليها، ما يرحب أن يكون مرتبباً بإنشاء المقرات الحكومية والتشريعية في العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة.

وجاء قطاع الحماية الاجتماعية تالياً للخدمات العامة في أولويات الإنفاق بحسب التقسيم الوظيفي للميزانية، بمخصصات بلغت 636.8 مليار جنيه، تلاهما التعليم ثم الصحة، تليهما الشؤون الاقتصادية، ثم الإسكان والمرافق، وأخيراً النظام العام وشؤون السلامة.

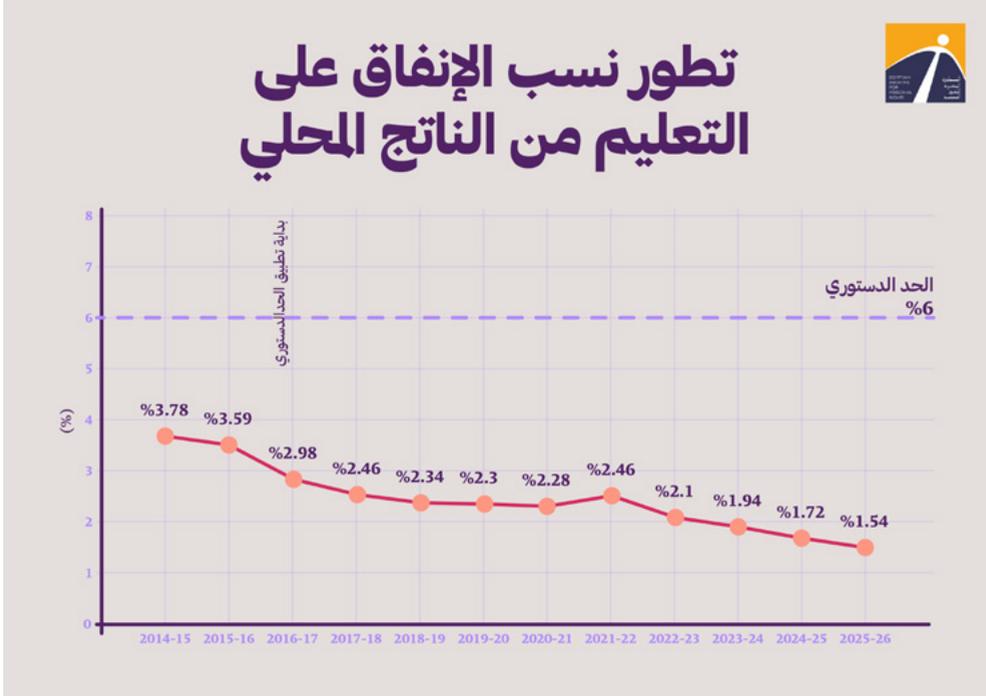
وشهد الإنفاق على الإسكان والمرافق تراجعاً بلغ 30.6% مقارنة بالسنة المالية الجارية ليبلغ 142.5 مليار جنيه، وذلك بعد أن كان قد ارتفع بنحو 82% في الموازنة السابقة. أما بند الشؤون الاقتصادية (والذي يشمل الشؤون التجارية والزراعة والري والإنتاج الحيواني والتعدين والطاقة والسياحة والاتصالات)، فقد تحسن وضعه نسبياً في الموازنة الجديدة مع زيادة مخصصاته 5% مقارنة بالسنة المالية الماضية، بعد أن كان البند الوحيد الذي شهد تراجعاً في الموازنة الحالية.

11 محمد طه، «مدبولي: الحد الأدنى للأجور 7 آلاف جنيه اعتباراً من يوليو»، موقع جريدة المصري اليوم، 26 فبراير 2025، <https://www.almasryalyoum.com/news/details/3387782>

12 أحمد خليفة، «وبريات سمنود تطبق الحد الأدنى للأجور على مشرفين وموظفين بالإدارة وتستثني بقية العمال»، موقع المنصة، 29 أبريل 2025، <https://manassa.news/news/23772>

إفصاح حول الحد الدستوري

زادت مخصصات التعليم في الموازنة الجديدة بنسبة 6.7% مقارنة بالموازنة الحالية لتبلغ 315 مليار جنيه، لكن نصيب التعليم من الناتج المحلي الإجمالي استمر في التراجع ليبلغ 1.54%، فيما لا يتجاوز ربع الالتزام الدستوري.



كما زاد الإنفاق على الصحة بنحو 23% ليبلغ 246.2 مليار جنيه في الموازنة الجديدة، فقط ليحافظ على نفس نسبته المنخفضة من الناتج المحلي الإجمالي البالغة 1.2%، والتي تقل عن نصف النسبة التي حددها الدستور لهذا الغرض.



ويلزم الدستور المصرى الصادر عام 2014 الحكومة بزيادة نسبة الإنفاق على التعليم والصحة لتصل إلى نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل به، ليصير هذا استحقاقاً دستورياً لا بد من تنفيذه، وبموجبه يحصل التعليم الجامعي وقبل الجامعي على 6% من الناتج المحلي، والصحة على 3%. ولكن ما حدث خلال تلك الفترة هو العكس، فقد اتخذت تلك المخصصات اتجاهاً نزولياً على مدار السنوات.

وكان رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي¹³ قد اعترف في يونيو 2023 بأن الحكومة لا تلتزم بالحد الأدنى الدستوري للإنفاق العام على التعليم والصحة.

ومع ذلك فقد اعتادت الحكومة كل عام أن تعلن التزامها بالنسب الدستورية، بينما تتعارض تصريحاتها مع الأرقام الرسمية الواردة في وثيقة الموازنة بخصوص التعليم والصحة، دون أن تتكبد عناء التوضيح.

13 «لأول مرة: الرئيس يعترف بتجاهل الحكومة لنسب التعليم والصحة الدستورية»، بيان صحفي للمبادرة المصرية لحقوق الشخصية، 17 يونيو 2023، <https://tinyurl.com/bdefdvm9>

لكن البيان المالي الجديد تضمن في شرحه لاتجاهات موازنة السنة المالية الجديدة، لأول مرة، توضيحاً داخل وثائق الموازنة لكون الفارق بين المبالغ المخصصة للإنفاق على البندين وبين النسبة الدستورية، يُستكمل بشكل رئيسي من توزيع أنصبة من فوائد الديون الحكومية على كل بند من بنود الإنفاق، بحيث تتحمل موازنة التعليم نصيباً من فوائد الديون العامة، وتتحمل موازنة الصحة نصيباً آخر يتناسب مع حجم مخصصاتها.

وكانت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية قد نهت إلى هذه الطريقة التي تتبعها الحكومة لتحقيق الالتزام الصوري بالنسب الدستورية¹⁴ في أكثر من دراسة وورقة بحثية خلال السنوات التالية لعام 2016، الذي كان يفترض أن يبدأ فيه الالتزام بتلك النسب.

وبينما يعتبر الإعلان رسمياً عن هذه الحسبة تطوراً إيجابياً يشير إلى تحسن مستوى شفافية البيانات المالية، إلا أنه مازال من غير المفهوم لماذا يتم حساب المسألة بهذه الطريقة وتحميل قطاع بأعباء ديون قطاعات أخرى لم يستفد بها، إلا إذا كان الغرض هو فقط إظهار التزام الدولة صورياً بالمخصص الدستوري دون الالتزام به حقيقة.

14 سلمي حسين، «خطط الحكومة لعام 2020-2021 خالية من الكورونا»، ورقة موقف، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مايو 2020، https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/no_corona_in_the_budget_2021.pdf

الدعم لمن؟

رغم ارتفاع مخصصات بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في الموازنة الجديدة بنحو 15% لتبلغ قيمتها 732.6 مليار جنيه، فقد انخفض نصيبها من مجمل النفقات العامة على مدار السنوات العشر الماضية، كما انخفضت نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي من 8% في السنة المالية 2014/2015 إلى 3.6% في الموازنة الجديدة، في إطار برامج التمويل التي وقعت مصر مع صندوق النقد الدولي منذ 2016.

ويؤكد الصندوق دائماً على ضرورة خفض الإنفاق على الدعم، خاصة دعم الطاقة، باعتباره مصدراً من مصادر الخلل في مالية الدولة، وبدعوى أن تخفيض مخصصات الدعم «غير الكفؤ» هذه، يحقق وفورات يمكن توجيهها إلى تحسين الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة¹⁵. بينما تشير التجربة إلى أن تقليص الدعم بكل ما رتبته من تخفيض في مستويات معيشة السكان وزيادة في معدلات التضخم لم يحقق هذا الهدف، وإنما تم توجيه أي وفورات ناتجة عن تلك الإجراءات التقشفية إلى خدمة الديون.

ويخصص ثلث نفقات بند الدعم على الأقل لمجالات بعيدة عن الحماية الاجتماعية. حيث تحصل الأنشطة الصناعية على نصيب من الدعم يبلغ 29.5 مليار جنيه، بالإضافة إلى دعم تنشيط الصادرات الذي يستحوذ وحده على 44.5 مليار جنيه، والذي زاد بنسبة 93.5% عن موازنة السنة المالية الحالية، بعد زيادته 80% عن السنة السابقة عليها.

كما يُوجّه ما يقرب من خمس ميزانية الدعم إلى سداد مديونيات الحكومة لدى صناديق التأمينات الاجتماعية بقيمة 153.4 مليار جنيه.

أما دعم المنتجات البترولية، والذي تستفيد الصناعة بجزء كبير منه أيضاً، فتم تخفيض مخصصاته بأكثر من نصف قيمتها لتبلغ 75 مليار جنيه، في إطار برنامج حكومي متفق عليه مع صندوق النقد الدولي للتخلص من دعم الوقود وتحرير أسعاره. بينما تم توجيه قيمة مقارنة للبالغ الذي تم توفيره

15 أسامة دياب، «صندوق النقد الدولي وإنهاء دعم الطاقة في مصر»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، سبتمبر

2023، https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/sndwq_lmqd_ldwly_wnh_dm_lmq_fy_

إلى دعم الكهرباء الذي ارتفعت مخصصاته من 2.5 مليار جنيه في الميزانية الحالية إلى 75 مليار جنيه في الميزانية الجديدة، بعد أن تراجع إنتاج مصر من الغاز ولجأت بشكل متزايد إلى الاستيراد لتغطية الاحتياجات المحلية.

وزاد دعم السلع التموينية بنحو 19% في الموازنة الجديدة ليلعب 160 مليار جنيه، لكنها زيادة محدودة بالنظر إلى ارتفاع مستوى التضخم خلال عام، تجعل القيمة الحقيقية لهذا الإنفاق أقل من الموازنة السابقة.



كما زاد الدعم النقدي المخصص للأسر الأكثر فقراً بنسبة 35%، ليصل إلى 54 مليار جنيه، وذلك بعد قرار زيادة قيمة معاشي الضمان الاجتماعي تكافل وكرامة¹⁶ بنسبة 25%، والذي بدأ تطبيقه في إبريل من العام الجاري، ويستفيد منه نحو 5.2 مليون أسرة.

16 «وزير المالية يعرض بود حزمة الحماية الاجتماعية»، الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، 27 فبراير 2025، <https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/78727>

وتبعاً لتصريحات وزيرة التضامن الاجتماعي مايا مرسي، فإن قيمة معاشات تكافل وكرامة «سترتفع إلى 900 جنيه في يوليو المقبل» مقابل نحو 736 جنيه في الموازنة الحالية، تزيد وفقاً لبعض المعايير حسب الظروف المختلفة للأسر لتصل في بعض الحالات إلى 3000 جنيه حسب تصريحات الوزارة¹⁷. وتعرض قيمة المبالغ المقدمة في برامج الدعم النقدي للتآكل مع ارتفاع مستويات الأسعار وتراجع قيمة العملة، بينما لا توجد قاعدة لزيادتها أو ربطها بمعدل التضخم، كما أنها ظلت دائماً أقل من حد الفقر الرسمي حتى بعد زيادتها أكثر من مرة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.

وكانت قيمة خط الفقر القومي تبلغ 857 جنيهاً شهرياً للفرد في عام 2020/2019، حسب آخر بحث منشور للدخل والإنفاق¹⁸، وبلغ متوسط حجم الأسرة في هذا البحث أربعة أفراد، مما يعني أن الأسرة كانت تحتاج 3462 جنيه شهرياً حتى لا تقع تحت خط الفقر. وكان 29.7% من السكان يعيشون تحت خط الفقر هذا.

ولم يصدر جهاز الإحصاء تحديثاً لتلك البيانات، رغم أنها يفترض أن تنشر كل عامين، إلا أن مراجعة بيانات التضخم تكفي للإشارة إلى تدهور أحوال السكان. وبالنظر للسنتين الماضيتين فقط، 2023 و2024، فقد زاد معدل ارتفاع الأسعار بنسبة 60% خلال العام معاً. أما بالمقارنة مع عام 2020 الذي أجري فيه آخر قياس رسمي للفقر فقد تراجعت القدرة الشرائية لقطاعات واسعة من السكان بشكل ملحوظ مع انخفاض قيمة الجنيه الذي تراجع سعر صرفه من 16 جنيه للدولار في ذلك الوقت إلى 50 جنيه للدولار حالياً، وهو ما يرحح حدوث زيادة كبيرة في أعداد الفقراء خلال تلك الفترة. تؤكد ذلك أحدث البيانات الصادرة عن البنك الدولي، حيث قال في أبريل الماضي إن معدل الفقر الوطني قد زاد إلى 33.5% من السكان في عام 2021، (زيادة 3.8% في نسبة الفقر خلال سنة واحدة من آخر بيانات حكومية معلنة من وقتها). كما تقول البيانات الصادرة في أبريل إن 66.2% من المصريين كانوا ينفقون أقل من 26 جنيهاً و47 قرشاً في اليوم خلال

17 «وزيرة التضامن: زيادة معاش تكافل وكرامة لـ900 جنيه»، موقع جريدة المصري اليوم، 10 مايو 2025،

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/3447059>

18 بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020/2019.

عام 2021¹⁹ (ويساوي هذا المبلغ قيمة خط الفقر الدولي البالغة 6.85 دولارات بمعامل تعادل القدرة الشرائية²⁰).

ولا تتجاوز نسبة الدعم التموييني والدعم النقدي معا 29% من إجمالي مخصصات الدعم في الموازنة، بينما يساهم كل منهما بالكاد في حماية حقوق الفقراء والقريريين من الفقر في الحصول على قدر من احتياجاتهم الأساسية.

19 Poverty & Equity Brief, Arab Republic of Egypt, The World Bank, April 2025, <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099558104212527926/pdf/IDU-353e3c35372-f-4190-b16188-f749c99df0.pdf>

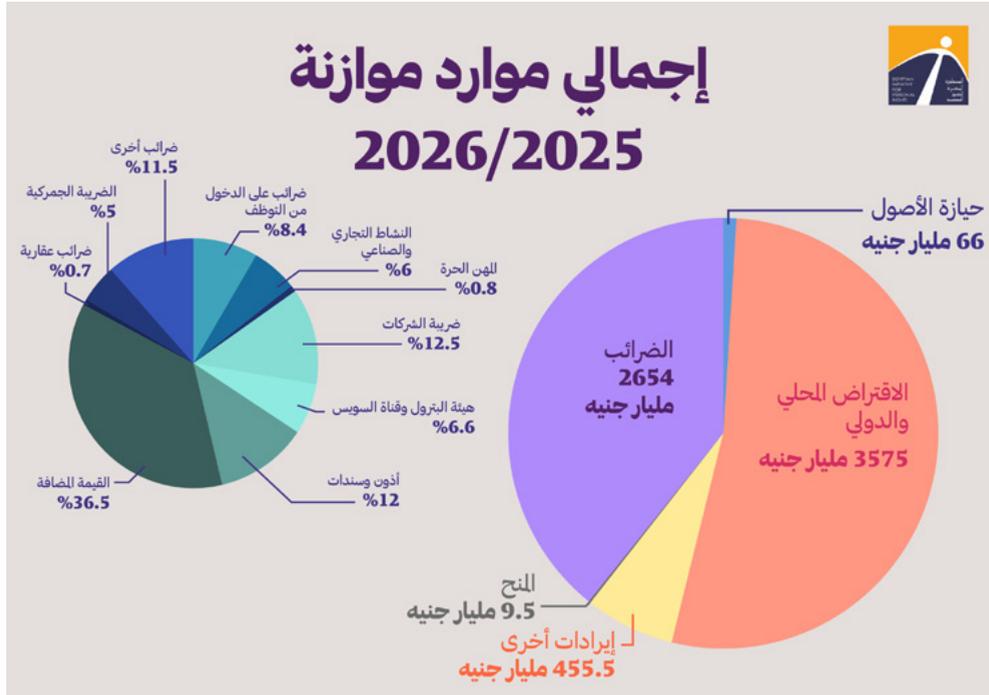
20 طريقة لحساب القيمة الحقيقية للعملة بناء على قدرتها على شراء سلة محددة من السلع في البلاد المختلفة.

ضرائب غير عادلة وغير كافية

تخطط الحكومة لزيادة الحصيلة الضريبية في موازنة السنة المالية المقبلة بنسبة 31%، ومع ذلك فإن الضرائب المتوقعة تغطي فقط 39% من إجمالي النفقات المقدرة في الموازنة الجديدة، تضاف إليها حوالي 7% من الإيرادات غير الضريبية بينما تعتمد الحكومة في تغطية أكثر من نصف نفقاتها على الاستدانة من الداخل والخارج بقيمة 3.5 تريليون جنيه، بزيادة 25% عن الموازنة السابقة.

يعني ذلك أن مخصصات سداد الديون ستستمر في الارتفاع خلال السنوات المقبلة، على حساب كل البنود الأخرى المطلوبة لتلبية احتياجات السكان وتنمية الاقتصاد، رغم كل الحديث عن الاتجاه لتقليص الديون.

أما إذا استبعدنا القروض من الحساب، فنسجد أن الضرائب تمثل 77% من ما يسمى في الموازنة بـ«الإيرادات»، وهو الجزء الذي يغطي المصروفات باستبعاد مخصصات سداد القروض. ويعني هذا أن الضرائب يمكنها تغطية نسبة أكبر من النفقات إذا أمكن التخلص من عبء الديون، مع الأخذ في الاعتبار أن نصف هذه المصروفات نفسها عبارة عن مدفوعات فوائد.



وتستحوذ فوائد الديون المحلية والأجنبية على حوالي 87% من حصيللة الضرائب المتوقعة في السنة المالية الجديدة. وهو ما يعني أن دافعي الضرائب يمولون في الحقيقة أرباح مقرضي الدولة من بنوك وأفراد ومؤسسات، في الداخل والخارج.

يتطلب تحسين مالية الدولة وتقليل الاعتماد على الاستدانة خطوات كثيرة، من أهمها تبني نظام ضريبي أكثر عدالة وكفاءة. فمن المفترض أن تكون الضرائب المصدر الرئيسي للتمويل في موازنة الدولة، لكن حصيلتها في مصر منخفضة بالنظر إلى حجم الاقتصاد وبالمقارنة مع الدول المثيلة لها في العالم. وتبلغ نسبة الضرائب من الناتج المحلي 13% وذلك بعد زيادتها عن العام السابق والتي بلغت 11.8%.

وترجع محدودية الحصيللة إلى نوع السياسات الاقتصادية المتبعة، لكنها ترتبط أيضاً بطبيعة تحيزات الدولة وأولوياتها في السياسة المالية. فكما يظهر من وثيقة الموازنة، لا تجمع الدولة الضرائب الكافية والمناسبة من الشركات والأفراد الذين يحققون مكاسب وأرباح تقتضي دفع الضرائب نظير استفادتهم بالموارد وتحقيقاً لمقتضيات العدالة، ولا من أصحاب الثروة العقارية التي صارت أكبر مخزن للقيمة في مصر. بينما تلجأ الدولة إلى التوسع في جمع الضرائب من جيوب الأفراد الذين لا يحققون الأرباح، سواء بشكل مباشر كما في الضريبة على المرتبات، أو بشكل غير مباشر على ما يستهلكونه من سلع وخدمات في شكل ضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة، التي تحصل بنسب متساوية على استهلاك الجميع بغض النظر عن التفاوت في الدخل والثروات.

وتساهم ضريبة القيمة المضافة وحدها بـ 36.5% من الحصيللة، أما ضريبة المرتبات فنصيبها 8.4%. وبالتالي، فالمستهلكين والأفراد العاملين بأجر يمولون نحو 45% من إجمالي الحصيللة الضريبية، بينما لا تتجاوز مساهمة الشركات الهادفة للربح نحو 12.5% من هذه الحصيللة. وكانت مساهمة قناة السويس وهيئة البترول (والشريك الأجنبي في امتيازات التنقيب واستخراج النفط والغاز) في الضرائب في العادة مساوية تقريباً للشركات، لكنها تراجع في الموازنة الجديدة إلى 6.6%، نتيجة تأثر إيرادات القناة بالاضطرابات الجارية في البحر الأحمر، وتراجع إيرادات هيئة البترول نتيجة الانخفاض الكبير في إنتاج مصر من النفط والغاز. ولا تساهم الضرائب على النشاط التجاري والصناعي بأكثر من 5.9% من الحصيللة الضريبية، بينما يتضاءل نصيب أصحاب المهن الحرة (من أطباء ومهندسين ومحامين وغيرهم) إلى 0.8% فقط. وتأتي 12.1% من الحصيللة من الضرائب على أذون الخزانة والسندات.

أما الضرائب العقارية التي تعتبر أحد صور ضرائب الثروة، فلا تنتظر منها الحكومة غير 0.7% من الحصيلة المقدرة للسنة المالية المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار أنها شهدت زيادة من 7.9 مليار جنيه في الموازنة الحالية إلى 18 مليار في الموازنة الجديدة، إلا أن هذا الرقم يظل هزيباً في ضوء اتجاه أصحاب الثروات بشكل متزايد إلى استثمار أموالهم في العقارات التي تتضاعف أسعارها عاما بعد عام. ويمكن الاستدلال على الحجم الحقيقي للتربح من هذا المجال، من خلال تصريحات أحد أكبر المستثمرين في المجال العقاري، هشام طلعت مصطفى، حول ارتفاع العائد على هذا الاستثمار في مصر، حيث قال في حوار تلفزيوني إن «سعر متر الوحدة السكنية في الرحاب وقت طرحها عام 1996 بلغ 900 جنيه، وأنه ارتفع حالياً ليجل 90 ألف جنيه».²¹

21 «هشام طلعت مصطفى: عائد الاستثمار العقاري الأعلى في مصر.. وسعر المتر في الرحاب ارتفع من 900 جنيه إلى 90 ألفاً»، جريدة المال، 5 مايو 2025، <https://tinyurl.com/ykzfc4xz>

توصيات

توصي المبادرة نواب البرلمان برفض مشروع الموازنة المقدم من الحكومة كونها لم تلتزم بالموازنة الموحدة التي وعدت بها، واقتصر الأمر على ضم بعض البيانات الخاصة بالهيئات الاقتصادية دون أن يكون توحيد الموازنة هو الأساس في مختلف أبوابها، بما يتيح أمام النواب الصورة الكاملة التي تمكنهم من المشاركة في صنع السياسات العامة والحكم عليها.

كما تدعو المبادرة النواب إلى الاهتمام بالنقاط التالية خلال مناقشة الموازنة:

** تحديد سقف للدين العام خطوة إيجابية، وتستجيب للمطالبات الحقوقية والاقتصادية المستمرة منذ سنوات، ومنها توصيات المبادرة في عدد من تقاريرها حول الديون²². لكن النسبة المحددة للدين العام من الناتج المحلي ما زالت مرتفعة جداً، بما يتطلب وضع تصور مختلف للسياسات الاقتصادية من أجل تخفيضها، بالإضافة إلى ضرورة إشراك البرلمان في تحديد سقف الدين، واتخاذ خطوات من جانب البرلمان في حالة تجاوز هذا السقف، وضمان أن يكون السقف كلياً يشمل أجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية والبنك المركزي، وليس فقط أجهزة الموازنة العامة.

كما يجب أن يكون للبرلمان دور في تحديد أولويات إنفاق الأموال المقترضة، بدلاً من الوضع الحالي الذي تتولى فيه الحكومة وحدها هذا الملف بدون رقابة شعبية، بينما كانت في الأصل هي المتسببة في تفاقم أزمة الديون. ولا بد من زيادة رقابة البرلمان على الاقتراض الجديد، من خلال عرض الاتفاقات عليه بشكل سريع، وتقديم كشوف واضحة فيما يخص قروض الهيئات الاقتصادية، وشمول مظلة البرلمان للرقابة على قروض البنك المركزي الخارجية عبر الودائع الأجنبية، والنظر في شروطها المالية وغير المالية.

** يتطلب العمل على إخراج موازنة الدولة من أسر الديون خطة واضحة لتقليص الاعتماد على الاقتراض كمورد أساسي. ويتطلب هذا توجهاً جاداً لتشجيع القطاعات الإنتاجية والخدمية المولدة للدخل والقيمة المضافة، والعمل على إعادة هيكلة السياسات الضريبية لتصبح أكثر عدالة وكفاءة،

22 سلبى حسين، «الدين الخارجي 2020: كورونا ترفع الاستدانة»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، يونيو

https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/ldyn_lkhrjy_2020.pdf، 2021

بحيث تتحمل الجهات الراجة نصيبها من الضرائب بدلاً من تحميل العبء الأكبر لها على العمال والمستهلكين، والعمل على تضيق الاستدانة الخارجية لاعتبارات ضرورية يساهم البرلمان في تحديدها. هذا فيما يخص الإيرادات.

أما على جانب المصروفات، فهناك ضرورة لجدولة الديون، ومد متوسط آجال سدادها المنخفضة بشدة حالياً، حتى تخفف من العبء على الموازنة، وتسمح بهامش أوسع للإنفاق على مختلف أوجه التنمية البشرية والاقتصادية، مع وضع قيود على الإنفاق على مشروعات لا تساهم في توليد الدخل ولا في تقليص النفقات المستقبلية، ولا في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان كتطوير التعليم والصحة وتوفير المسكن وفرص العمل اللائق.

** العمل فوراً على رفع الإنفاق على الصحة والتعليم للوفاء بالنسب الدستورية، بشكل فعلي يرفع كفاءة القطاعين وليس بشكل صوري، وذلك لأهميتهما الحاسمة في التنمية وفي تقليص فجوة التفاوت الاجتماعي، وخصوصاً في ظل نقص مقدمي الخدمة الصحية والمعلمين.

** هناك ضرورة بشكل عام لمراجعة المنطق الذي تقوم عليه سياسات الدعم الحكومي، لأنها تبدو فاقدة للبوصلية الاجتماعية والحقوقية الصحيحة إلى حد بعيد. فالدعم الذي تقدمه الدولة للسلع والخدمات الأساسية، مثل التموين والضمان الاجتماعي والعلاج المدعوم من الدولة ودعم الطاقة، يفترض أن يستهدف ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، باعتبارهم أصحاب حق في المال العام، بالإضافة إلى تعويضهم عن نقص الخدمات العامة ونقص الوظائف وانخفاض الأجور بسبب السياسات الاقتصادية المتبعة، لذلك فإن التوسع فيه مطلوب في ظل تدهور مستويات المعيشة الحالي. ويختلف هذا عن دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية المهمة التي تفيد الاقتصاد لكنها تستهدف الربح أيضاً، وبالتالي يجب أن يرتبط دعم الدولة لها بشروط تتعلق بمساهمتها في خلق الوظائف وزيادة الإنتاج والالتزام بالضرائب، مع مراجعة دور هذا الدعم دورياً، والتخلي عنه إذا لم يحقق المطلوب منه، لأن هدف الدولة ليس مجرد مساعدة الراجين على زيادة أرباحهم.

